منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مقترح أسس مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء الحكومية

آب 2022

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

1. مقدمة

إن وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق المشتريات الحكومية ومشاركتها بها يعتبر عنصرا أساسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وتعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لكافة الاقتصادات المحلية؛ كونها تساهم بتشغيل أكثر من نصف الأيدي العاملة في العالم، وتؤدي دوراً حيوياً في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي.

وبحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أكثر أشكال التنظيم المؤسسي انتشاراً، حيث تمثل ما يقارب من (99%) من إجمالي أعداد للشركات، كما أنها توفر حوالي (45%) من فرص العمل في الدول النامية، و(70%) من صافي الوظائف المستحدثة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما وتساهم بحوالي ثلثي الناتج المحلي في الاتحاد الأوروبي.[1]

وفي الأردن، توظف الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي (50%) من إجمالي الأيدي العاملة، وتساهم بحوالي (40%) من الناتج المحلي الإجمالي[2]، لتشكل بذلك المصدر الأساسي في سوق العمل والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وبحسب آخر تقرير سنوي صادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي من (98%) من إجمالي الشركات في الأردن[3]، ما يعني انها تعتبر رافدا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.

وفي سياق المذكور أعلاه، ونظراً لما توليه الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهمية بالغة في رفد الاقتصاد المحلي، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بدراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من خلال عدد من المحاور للوقوف على سبل دعم وتطور هذه الشركات، ومدى مشاركتها في العطاءات الحكومية والوقوف على التحديات التي تواجهها هذه الشركات والشروط التي يمكن تضمينها في وثيقة الشراء لتمكينها من المشاركة في تلك العطاءات، وذلك في ضوء توجه الحكومة لاعتماد وثيقة تتضمن شروط تسهل مشاركتها، بالإضافة إلى السير بإجراءات تأهيل وتصنيف هذه الفئة من الشركات لدخول العطاءات الحكومية.

وقد عقد المنتدى سلسلة من ورشات العمل مع مجموعة مركزة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع نخبة من الخبراء في هذا المجال وأصحاب العلاقة في الحكومة لمناقشة آرائهم وأخذ التغذية الراجعة، للخروج بإطار شامل للأسس الممكنة لتعزيز مشاركتها في العطاءات الحكومية.

وعليه، يقدم المنتدى في ورقة الموقف هذه مقترحاً لتعليمات أسس مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء الحكومية

1 OECD, Enhancing the Contributions of SMEs in a Global and Digitalised Economy
2 البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2020
3 مؤسسة الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 2020

2. مقترح منتدى الاستراتيجيات الأردني لأسس مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء الحكومية

تعليمات أسس مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء الحكومية والصادرة عن لجنة سياسات الشراء استنادا لأحكام المادة (6/8) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022

المادة (1) تسمى هذه التعليمات (أسس وحوافز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء الحكومية رقم (1) لسنة 2022) ويعمل بها من تاريخ إقرارها من قبل لجنة سياسات الشراء المشكلة بموجب احكام المادة (54/أ) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022

المادة (2) تعتمد التعريفات الواردة ضمن احكام نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022، ويقصد بالشركة أينما وردت ضمن هذه الأسس الشركات المسجلة بموجب التشريعات النافذة والمصنفة بالصغيرة والمتوسطة وفق التعريف المقرر من قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2019/12/20 الملحق بهذه الأسس وأي تعديلات تطرأ عليه مستقبلاً.

المادة (3) لغايات تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء الحكومية، تُعتمد الأسس والاجراءات والحوافز التالية: -

اولاً: انشاء منصة الكترونية خاصة لتسجيل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي ترغب في المشاركة بعطاءات المشتريات الحكومية لغايات تأهيلها كشركة صغيرة او متوسطة قبل تقديمها او مشاركتها باي عملية شراء، ويشترط لغايات التسجيل على المنصة ما يلي: -

1. ان ينطبق على الشركة الراغبة بالتسجيل التعريف الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة وفق التعريف المقرر من قبل مجلس الوزراء المشار اليه في المادة (2) أعلاه، ولهذا الغرض تعتبر وزارة الصناعة والتجارة والتموين الجهة المرجعية المعنية بالتصنيف.

2. ان يكون كافة مالكي الشركة من الأشخاص الطبيعيين، وان لا يكون لأي منهم ملكية مباشرة او غير مباشرة في أكثر من ثلاث شركات مسجلة على المنصة.

3. ان يكون قد مضى على تسجيل الشركة مدة لا تقل عن سنتين كحد أدنى.

4. أن يرفق بطلب التسجيل الإلكتروني شهادة تسجيل الشركة ورخصة مهن المهن سارية النفاذ.

5. ان لا تقل نسبة العاملين الأردنيين في الشركة والمسجلين لدى الضمان الاجتماعي عن (50%) وان لا يقل الاناث و/أو الشباب عن نسبة (30%) من مجموع العاملين في الشركة والمسجلين لدى الضمان الاجتماعي.

6. ان يتم تجديد تسجيل الشركة على المنصة سنوياً وبعد تقديم الوثائق المشار اليها باعلاه بما في ذلك الوثائق المتعلقة بتصنيف الشركة كصغيرة او متوسطة.

ثانياً: تلتزم كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات الخاضعة لنظام المشتريات الحكومية الساري النفاذ بتخصيص ما نسبته 20% من العطاءات الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة عند اعداد خطة الشراء السنوية ضمن قائمة الأشغال والسلع والخدمات المشار إليها في الفقرة ثالثاً، كما تلتزم تلك الجهات بحصر تنفيذ المشتريات الحكومية التي تتم دون طرح عطاء وتقل قيمتها عن (60) ستون ألف دينار بالشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة على المنصة الالكترونية.

ثالثاً: لأغراض تطبيق البند ثانياً أعلاه، تقوم كل من دائرة المشتريات الحكومية ودائرة العطاءات الحكومية بإصدار قائمة بالأشغال والسلع والخدمات التي يحصر شراؤها بالشركات الصغيرة والمتوسطة وبنشرها بشكل دوري.

رابعاً: الحوافز غير المالية

1. السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء ائتلافات او تجمعات مؤقتة فيما بينها لغايات المشاركة باي عملية و/أو عمليات الشراء، وان يتم تسجيل هذه الائتلافات او التجمعات وتوثيقاتها على المنصة الالكترونية الخاصة بتسجيل الشركات.

2. تلتزم كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات الخاضعة لنظام المشتريات الحكومية الساري النفاذ بإحالة نسبة لا تقل عن 10% ضمن شروط العطاءات التي تتجاوز قيمتها (10 مليون دينار أردني) عشرة مليون دينار لغايات تنفيذها من الباطن من خلال شركة واحدة أو أكثر من الشركات الصغيرة و/ أو المتوسطة، او أي ائتلاف او تجمع مسجل على المنصة.

خامساً: التسهيلات المالية

تتمتع الشركات المسجلة على المنصة وفق الالية المشار اليها في اولاً اعلاه من هذه المادة بالتسهيلات المالية التالية: -

1. اعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من كلفة شراء وثائق العطاء.

3. تخفيض ما نسبته 50% من الكلف المقررة لأي عملية شراء بما في ذلك: -
   أ. كفالة دخول العطاء
   ب. كفالة حسن التنفيذ
   ت. كفالة الصيانة
   ث. رسوم تقديم الشكوى

4. السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بتقديم (Surety Bonds) سندات الكفالة بديلا عن الكفالات البنكية او الضمانات المطلوبة.

5. تسديد الدفعات المستحقة عن عمليات الشراء للشركة في موعدها ووفق مسار سريع للدفع، وبحال التأخر بتسديد الدفعات فيتم تعويض الشركة عن هذا التأخير بما يعادل سعر فائدة الإقراض المقررة للبنوك عند استحقاق الدفعة.

6. اعتماد فترات قصيرة لغايات الاستلام النهائي وقبول السلع و/أو الخدمات الموردة بحيث لا تتجاوز (15) أيام من تاريخ توريدها، وإذا لم يصدر قرار خلال الخمس عشرة يوم بالرفض فتكون السلع او الخدمات الموردة مقبولة من قبل الجهة المشترية.

7. اعتماد الدفعة المقدمة لعمليات الشراء التي تحال على الشركة كلما كان ذلك ممكنا.

8. الافراج عن الكفالات والضمانات المالية المقدمة من الشركة في موعدها، وفي حال التأخير عن الافراج عنها دون سبب مشروع، فيتم تسديد نفقات وكلف تمديدها من قبل الجهة طالبة الشراء.

سادساً: التسهيلات القانونية

1. تضاف إلى اللجنة المتخصصة في الشكاوى والاعتراضات مهمة النظر في الشكاوى والاعتراضات المقدمة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2. تلتزم الجهة الخاضعة المعنية بعملية الشراء بإعداد تعليل مكتوب لأسباب عدم الإحالة او الشراء من الشركة في حال طلب ذلك من قبل الشركة او لجنة الشكاوى والاعتراضات.

3. تشكيل لجنة متخصصة لغايات متابعة الالتزام بتنفيذ هذه الحوافز والأسس وتطبيقها على كافة عمليات الشراء ورفع تقرير دوري الى لجنة السياسات بهذا الخصوص.

4. تتولى وحدات الرقابة الداخلية مراقبة مدى التزام الوزارات والدوائر والمؤسسات بهذه الأسس والحوافز وعلى ان يرفع باي مخالفات بهذا الشأن الى لجنة السياسات.

5. تلتزم دائرة المشتريات الحكومية بإعداد تقرير سنوي ورفعه للجنة السياسات حول نتائج تطبيق هذه الأسس والحوافز.

سابعاً: التسهيلات الادارية

1. عقد الدورات التدريبية المتخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة حول عمليات الشراء وتوابعها، واعتبار شهادة المشاركة في الدورة كأحد متطلبات وشروط المشاركة بعملية الشراء.

2. توفير ادلة مكتوبة تتضمن شرح مراحل عملية الشراء وتنفيذها وبيان منهجيتها.

3. توفير الإحصاءات والبيانات وكافة المعلومات الخاصة بعمليات الشراء والمراحل التي وصلت اليها وتسهيل الاستعلام عنها من خلال انشاء صفحة خاصة بالشركات الصغيرة.

4. والمتوسطة على البوابة الالكترونية المشار اليها في المادة (3) من نظام المشتريات الحكومية.

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan